فهو اشرف من البيان فان المزية والفضل للكاشف المراد من
اصله دون المعبر عنه والبيان ما تقدمه اجمال خلاف التعليم
كقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان وقوله او
تتصف ذاته العلية بالحوادث اي بشيء مما يقتضي حدوثه
وجرميته فلا يتصف بقدرة حادثة او ارادة حادثة او الحركة
او السكون او البياض او السواد او نحو ذلك من الاعراض اللازمة
للاجرام او يتصف بالصغر او الكبر اي وكذلك يستحيل عليه تعالى
ان يتصف بما ذكر اذ لو اتصف بهما لكان جرما والتالي باطل
فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة اذ الصغر عبارة عما قلت اجزاؤه
والكبر عكسه وكذا يستحيل عليه الكبر والصغر بمعنى السن
لانه من خصايص الاجرام او يتصف بالاعراض في الافعال ه
والاحكام لان الغرض هو المصلحة الباعثة على تحصيل حكم
او فعل وذلك عليه تعالى محال لان المصلحة ان كانت ترجع
اليه لزم اتصافه بالحوادث اذ لا تحصل الا بعد فعل او حكم
حادثين وقد مر استحالة اتصافه بالحوادث وان كانت ترجع
الى خلقه لزم احتياجه في ايصال المنفعة لخلقه الى واسطة
وايضا لم يوصلها على هذا التقدير الفاسد لكان ناقصا وعطف
الشيخ المماثلة على الحدوث وطرو العدم من عطف اللازم على
الملزوم اذ كل من ثبت له الحدوث وطرو العدم ثبت له المماثلة
وكذلك من ثبتت له المماثلة يثبت له طرو العدم فاللازم مساو
وكذا ان قدرنا ان المعطوف استحالة المماثلة على استحالة الحدوث
وطرو العدم فيكون من عطف اللازم المساوي اذ كل من استحال
عليه الحدوث وطرو العدم تستحيل عليه المماثلة للحوادث
وكل

وكل من استحالت عليه المماثلة للحوادث يستحيل عليه الحدوث
وطرو العدم فان قلت ظاهر كلام المولف ان المماثلة تحصل ه
بواحد من هذه الاوجه التي عطفها باو وهي ثمانية او عشرة
والذي صدر به في شرحه ان المثلين هما الامران المتساويان
في جميع صفات النفس لا في بعضها او في العرضيات فزيد مثلا
انما يماثله من سواه في الحيوانية والناطقية الى اخر كلامه
ونحوه في شرح الكبري حيث قال كل موجودين ان تساويا في ه
صفات النفس فهما مثلان وكل مثلين يلزم استواؤهما في كل
ما يجب ويجوز ويستحيل انتهى باختصار فيكون ما في المتن مخالفا
لما في الشرحين وايضا فهذه الاوجه كلها لوازم للجرم او العرض
فكيف تجعل انواعا مستقلة فالجواب ان قوله او يكون في جهة
للجرم الخ ليس معطوفا على قوله بان يكون جرما حتى يلزم
عليه ما ذكر بل هو معطوف على المصدر الذي هو المماثلة
فيقدر وكذا يستحيل كما قررنا او لا قال ابن مالك وان على اسم
خالص فعلا عطف البيت وقد علمت ان العالم كله منحصر في الاجرام
والاعراض ثم ذكر لوازمها ليتنبه على استحالتها كما استحالت الجرمية
والعرضية ولم يكتف بالملزوم مان لعسر اللوازم وخفا بعضها وهذه
عادته رحمه الله للمبالغة في الايضاح والبيان بقدر الامكان فلا
يكون على هذا بين الشرح والمتن مخالفة وهو جار على مذهب
المناطقة وبعض المتكلمين في ان الاجرام مختلفة الحقايق فالانسان حقيقة والفرس حقيقة اخرى وكذا الحمار والنابح والطاير
وانها تمايز باوصاف نفسية هي فصول كالناطقية والصاهلية
فالحيوان جنس تحته انواع مختلفة بالحقايق وذهب جمهور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)